

قياس تمثيل المرأة في الحكم المحلي بالجمهورية التونسية

المعهد الوطني للإحصاء

ورشة عمل حول قياس تمثيل المرأة في الحكم المحلي في منطقة الاسكوا

بيروت، لبنان 12-13 سبتمبر / أيلول 2017

- الإطار القانوني
- الشراكات القائمة في إطار المشاركة السياسية للمرأة
- التمثيل السياسي للمرأة في تونس
- أسباب غياب المعطيات الإحصائية على المستوى المحلي
- إنتاج ونشر الإحصائيات المنقوصة ودور معهد الإحصاء

1. الإطار القانوني

يوفر القانون عدد 32 لسنة 1999، المؤرخ في 13 أفريل/نيسان 1999، والمتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء، الإطار القانوني الذي يحدد من خلاله مهام المعهد الوطني للإحصاء ويضمن له استخدام البيانات الإدارية المتوفرة لدى مختلف الهيكل الوطنية.

وقد نصّ الفصل السابع من قانون المنظومة الوطنية للإحصاء على أن تحيل الإدارات والهيكل العمومية المعلومات المتوفرة لديها والتي تحصلت عليها بمقتضى مهامها إلى المعهد الوطني للإحصاء استجابة لأغراض إحصائية بحتة. وتخضع المعلومات المحالة في هذا الإطار إلى نفس الإجراءات الخاصة بالسرية والاستعمال المنصوص عليها بالفصل الخامس من نفس القانون.



1. الإطار القانوني

كما نصّ الفصل التاسع عشر من هذا القانون على مهام المعهد الوطني للإحصاء، بصفته الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء، ومن أهمها:

- تجميع المعلومة الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها وذلك بالتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى.

- تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني المتعلق بالنشاط التنموي وذلك من خلال تجميع المعطيات المنتجة من طرف مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء.

وتتطبق هذه المهام على جميع المجالات الإحصائية ومن ضمنها إحصائيات الجندر. كما تخضع البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة على الصعيدين الوطني والمحلي إلى نفس أحكام الفصل السابع السالف الذكر.

II. الشراكات القائمة في إطار المشاركة السياسية للمرأة

على إثر إحداث " مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل " وإحداث فرق العمل المتخصصة صلبه. أصبح من البديهي أن تكون عملية تبادل البيانات، المتعلقة بمشاركة المرأة عموما ومشاركتها بالسياسة على وجه التحديد، عملية سلسة وخاضعة إلى الشراكة القائمة بين الهياكل الممثلة من خلال أعضاء مجلس النظراء.

II. الشراكات القائمة في إطار المشاركة السياسية للمرأة

ويتكون المجلس علاوة عن رئيسه من عدد من الأعضاء القارين ممثلين عن :

- رئاسة الجمهورية
- رئاسة الحكومة
- مجلس نواب الشعب
- المكلف بمقاربة النوع الاجتماعي لدى كل وزارة
- المعهد الوطني للإحصاء
- الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري
- مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة
- المرصد الوطني للشباب
- أربعة أعضاء ممثلين عن جمعيات ناشطة في مجال تمكين المرأة

III. التمثيل السياسي للمرأة في تونس

1. مشاركة المرأة بالمجلس الوطني التأسيسي

نهاية تكوين المجلس		بداية تكوين المجلس		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
69.1 %	150	77.4 %	168	ذكور
30.9 %	67	22.6 %	49	إناث

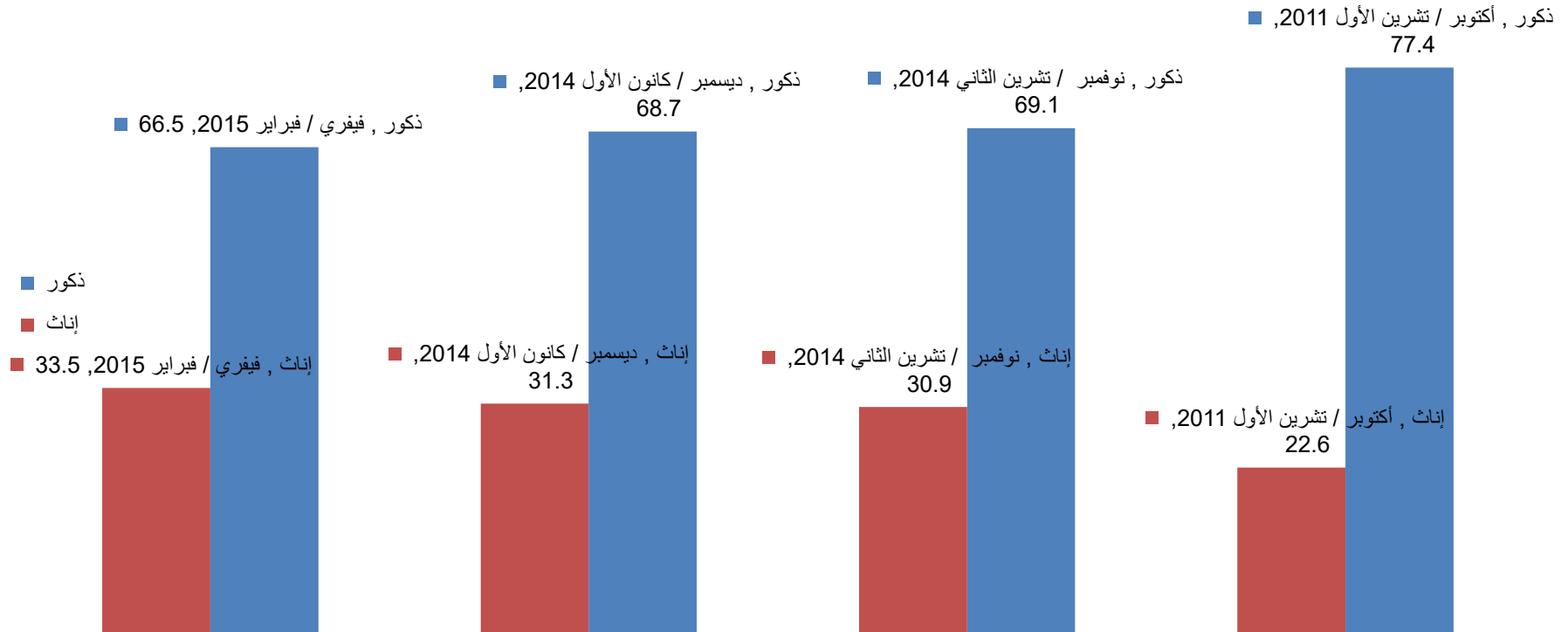
III. التمثيل السياسي للمرأة في تونس

2. مشاركة المرأة بمجلس نواب الشعب

إثر التعويضات		بداية تكوين المجلس		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
66.5 %	143	68.7 %	149	ذكور
33.5 %	72	31.3 %	68	إناث

III. التمثيل السياسي للمرأة في تونس

3. تطور نسبة التمثيلية السياسية للمرأة بالمجالس الوطنية المنتخبة



IV. أسباب غياب المعطيات الإحصائية على المستوى المحلي

يعود غياب المعطيات الإحصائية الخاصة بالتمثيلية السياسية بالحكومة المحلية عموماً وتمثيلية المرأة على وجه التحديد إلى أنّ الجمهورية التونسية سوف تشهد أول انتخابات محلية (الانتخابات البلدية) لها بعد دستور 2014 بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول من السنة الجارية .

من الجدير بالذكر أنّ دستور 2014 قد نصّ في فصله السادس والأربعين أنّه على الدولة أن تسعى إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. كما أكد دليل الترشح إلى الانتخابات البلدية الصادر عن اللجنة العليا المستقلة للانتخابات على هذا المبدأ حيث يُشترط على القوائم المترشحة أن تقدّم على أساس مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة وقاعدة التناوب بينهم سواء كان ذلك بالقائمة الأصلية أو التكميلية.



٧. إنتاج ونشر الإحصائيات المنقوصة ودور معهد الإحصاء

على إثر الانتخابات البلدية القادمة ستوفّر اللجنة العليا المستقلة للانتخابات الإحصائيات المتعلقة بالتمثيلية السياسية على المستوى المحلي وسيتوفر بذلك البيانات الخاصة بتمثيل المرأة في السلطة المحلية

من ثمّ يكون على المعهد الوطني للإحصاء القيام بجمع البيانات من اللجنة العليا المستقلة للانتخابات وتوفير لوحة معطيات على ذمة مستعملي المعلومة الإحصائية في موقع وab المعهد بالإضافة إلى توزيعها بنشرياته الورقية.

شكرا

المعهد الوطني للإحصاء

ورشة عمل حول قياس تمثيل المرأة في الحكم المحلي في منطقة الاسكوا

بيروت، لبنان 12-13 سبتمبر/ أيلول 2017